هل انتهى زمان «الرز» في الأندلس؟

عبد الحكيم حيدر

حديث أحمد القطّان، وهو رجل سعودي مسؤول وأكبر حتى من كونه سفيراً، من أيام، وفضحه الـ 70 ألف دولار، وهي الراتب الشهري لأحمد أبو الغيط، لم يكن محض مصادفة أبداً، ولا مجرّد دردشة جانبية في مطعم، بل رمية مقصودة، وقد جاء حينها بعد ما شحّت جداً طواجن الرز المعمّر في دول الخليج، وخصوصاً بعد المصالحة الخليجية في السعودية وعودة العلاقات مع قطر، وكان هذا «مجرّد إعلان أولي»، إلى كل الأطراف المتجاذبة، والتي تحاول الصيد في ظل الخلافات وتأجيجها، سواء بالمغازلة للحماية «مسافة السكّة»، أو الترحيبات في مطاعم أبوظبي، أو الطلب الملح الدائم بقوة عربية رادعة، «رادعة لمن بعدما نامت النواطير؟»، لا أحد يعرف، والمعنى في بطن المؤلف، فلم تعد السعودية قادرة على مواصلة هذه الألعاب إلى النهاية، سواء أكان في اليمن أو ليبيا، وخصوصاً بعد المصالحة الليبية، وتحويل المشير خليفة حفتر إلى التجارة في البالات والخيش وفوارغ الطلقات، وقد يدخل على النحاس كما دخل أولاده على التجارة في الحديد الخردة منذ سنوات، أو حتى سورية بعد ما تعبت كل الأطراف، من دون الوصول إلى أي حلحلةٍ لأي ملف، فما كان من الخليج، بعدما تعقل هذه الملاعيب كلها، إلا العودة إلى لمّ شمل، وخصوصاً بعدما لم تأت الحروب بأي مكاسب سياسية لهذه الدول، اللهم إلا المزيد من الاستقطاب للخارج على حساب مقدّرات شعوبهم، وفي الوقت نفسه، هو إيذان من السعودية بأن مخازننا «من الرز» لم تعد قادرةً على سد حتى مرتبات النخب، سواء في الجرائد، كجريدة الحياة، أو حتى المهرجانات المكلفة، كالجنادرية وأخواتها، خصوصاً أن أبو الغيط كبير مهندسي جامعة الدول العربية، النائمة منذ سنوات، وتغطّ في نومها على طمي النيل، فقد حياده من سنوات، بسبب هذا «الرز الوظيفي الشكلاني»، المدفوع لنخب سياسية بالدولارات، ولم يعد للجامعة ذلك المردود السياسي الجامع المانع، بعد ما دخلت «إسرائيل»، على الخط «بتخطيط إماراتي»، وستتكفل «إسرائيل بالطبع»، بطبخ البلح والأرز، وحتى تقليم النخل وتصنيع البلح.

فهل وصلت رسالة القطان إلى نخب الحكم في مصر؟ أظنها وصلت وشبعت وصولاً، إلا أن صحافي «اليوم السابع» المسكين قد ناله الفصل من عمله على نشر بنود التقرير العشرة، وتم أيضاً سحب خالد صلاح إلى التحقيق والمساءلة، ولا شفعت له الخدمة ولا «تسييك بلاط السلالم»، فهل نحن في مرحلة «جفاف قادمة»، وقد بدأت كل دولةٍ تأكل من صحنها بأدب، بعيداً عن العنتريات، وخصوصاً بعد مجيء بايدن، وقد بدأ «البوكس» يلم من على رأس الشارع، وبدأت ملفات حقوق الإنسان تفتح في الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية.

هل نحن أمام «أندلس جديد وغريب على النخبة»، بلا وصل، ولا رز، ولا حتى شعير، بعد ما فقد الممول «صاحب طواجن الرز» أي أملٍ في عودة حتى نصف تكلفة الطواجن إلى الخزينة؟ هل سيعود صاحب مقولة «أحنا فقرا أوي» في تغيير هذا الشعار الاستعطافي، ويخرج ما تحت البلاطة؟ أو أن الأزمات القادمة ستطاول الجميع، بمن فيهم أبو الغيط «ودولاراته الألفية مضروبة في السبعين بسعر السوق؟»، وهل ستعيد النخب السياسية الحاكمة كل توازناتها، بعد ذلك «التشليح المقصود»، إلى نخبة حاكمة تدّعي صباح مساء أحنا فقرا أوي»؟ وخصوصاً إذا كان أحمد القطّان نفسه، منذ أسابيع ماضية، قد وجه لكمة أخرى إلى دكتور مصطفى الفقي، بأنه هو الذي أشار على السعودية بالتقدّم إلى مجلس الأمن، إذا رفضت مصر تسليم السعودية جزيرتي تيران وصنافير، وهي تهمة قاسية بالطبع لواحد من النخبة، يجمع في جعبته «بطيختي الدبلوماسية، والثقافة، وفوق البطيختين أيضاً إدارته لمكتبة الإسكندرية»، فهل بدأت السعودية بالفعل في «قص أجنحة نخبة السيسي»، جناحاً وراء جناح؟ بعد ما قدّموا الخدمات للمملكة، وامتلأت كروشهم «بالرز»، والقادم سيفتح جراحاً أخرى أكثر ألماً للثعالب المهذّبة والمثقفة التي كم أفسدت العنب.

الاستبداد والاسترهاب

الفيتوري شعيب

لا يزال الاستبداد السياسي يُهيمن على شعوب كثيرة، بطريقة أو أخرى، يكون مباشراً أحياناً وغير مباشر أحياناً أخرى، يتغذى من الشعوب نفسها، بل ويزداد عمره بها، فكلما كانت الشعوب تخنع لمستبدّها، كلما كان الاستبداد أكثر قوة وأشد تأثيرا عليها. في المقابل، وعلى الطرف الآخر، وجد شيء آخر يكون مقوماً وسانداً لهذا الاستبداد، وهو «الاسترهاب»، الذي يُستعمل لاقتياد الشعوب والتحكّم فيها، سواء كان هذا الاسترهاب تخويفياً أو حتى حقيقياً، فالتخويفي هو الذي يكون مطلقاً من غير فعل، بل بالإيهام والتوهم، وهذا الفعل أولى خطوات ترسيخ الاستبداد على الشعوب، كما يذهب إلى ذلك عبد الرحمن الكواكبي في كتابه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد»، فيقول: «الخوف هو السبب المباشر والركيزة التي يعتمدها الاستبداد في أي مجتمع من المجتمعات البشرية التي ترتكس تبعا لذلك في مستنقع التخلف الحضاري والانحطاط». أما «الاسترهاب الحقيقي» فهو لا يختلف كثيرا عن التخويفي، غير أنه مبنيٌّ على الفعل، ولكن هذا الفعل أو العمل التخويفي في أقل درجاته، بمعنى فعل تخويفي رمزي، من شأنه إحداث التخويف، وليس القصد منه الفعل حقيقة، وإن وجد الفعل فإنه لا يكون تاماً وإلا ما كان تخويفياً، ليؤسّس بذلك ثمرة الاستبداد، ويهيئ الشعوب لتقبلها، باعتبار أن انتشار الرعب والخوف بين الشعوب يجعلها أكثرا استسلاما للمستبد، وسيرا في ركب الاستبداد، بل وحتى الدفاع عنه، والأمثلة كثيرة في الواقع المعاش اليوم، فالثورات العربية مرّت ولا تزال تمر بهذه النوعية من الاستبداد، الناجحة منها والفاشلة، أو تلك التي تقاومه كلما دعت الحاجة لذلك.

ثمة مُقوِّم آخر للاستبداد وداعم من دعائمه، وهو الجهل، كما يذهب إلى ذلك الكواكبي أيضاً. وعند النظر في هذا الداعم نجده جزءاً من «الاسترهاب»، حيث إن الإسترهاب في حقيقته يكون مبنيا على غير علم، ولا حتى وجود فعلي، بل أصل الاسترهاب هو محاولة إيجاد الإرهاب وطلب وقوعه بأسباب مصطنعة حسّية وفكرية، يكون المسترهب جاهلاً بها، وبآليات صنعها وإيجادها، في حين أن المستبد وهو «المُسْتَرهِب» يُجيدها ويُتقنها، معتمدا على جهل الغير بها، لتكون أداة له في الاستبداد واقتياد الشعوب، لتكون المحصلة كما يقول الكواكبي: ترك الإرادة للغير، وضياع الحزم، وفساد الرأي. وبالتالي، فإن مقومات نجاح الاستبداد قائمة ومهيأة لتكوين نظام استبدادي في أعلى درجاته، وإن لم يكن موجوداً.

كما أن الاستبداد الممزوج بالقابلية للاسترهاب من الشعب يجعل منها، أي هذه القابلية، قابلية أخرى للاستبداد ومتعايشة معه، معتبراً ذلك أمراً طبيعياً، فيحوّل الميول الطبيعية والفطرية للشعوب في طلب الحرية والرقي إلى طلب التسفّل والاقتياد والأسر، بحيث لو دفعت إلى الرفعة لأبت وتألمت، كما يتألم الأجهر من النور، وإذا ألزمت بالحرية تشقى. عندئذٍ، يصير الاستبداد كالعلق، يطيب له المقام على امتصاص دم الأمة، لا ينفكّ عنها حتى تموت ويموت هو بموتها، كما يقول الكواكبي.

في المقابل، يعتبر نضج الشعوب والتعبير عن هذا النضج المعرفي والفكري يحدّ من الاستبداد، ويفتح آفاقاً لمقوماته، كما يكون له أثر بالغ في عدم تجدّده، إذا كان له سابق وجود في هذه البلاد أو تلك، وهذا أمر واقع، ووجد في البلدان التي قامت فيها الثورات العربية، حيث نرى أن الشعوب انقسمت فيها، في الغالب، إلى قسمين: قسم استدعى المعرفة والحقوق والواجبات على الدولة، وطالب بتفعيلها وإيجادها واقعاً في حياته، معبّراً عن ذلك بنضوجه الفكري والمعرفي، في حين أن القسم الثاني هو الذي استدعى الاستبداد مرة أخرى، وعمل على إعادة وجوده، باعتبار أن تلك الشعوب لا تقتاد إلا استبداداً، وذلك لتغلغل فكر «الاسترهاب» في تفكيرهم، ومن ثم تصرّفاتهم وأفعالهم، وحتى مطالبتهم في حقوقهم، وهذا ما ساعد الثورات المضادّة مرة أخرى على العودة بالشعوب إلى حكم الاستبداد، بطريقة العصا والجزرة، والتي لُبها الاسترهاب التخويفي.

إيجاد الاستبداد وتكريسه على الشعوب والدول كما يدخل فيه الاسترهاب والترهيب والتجهيل والتضليل، يدخل فيه كذلك المُنح والتعالم والفوقية، كلٌّ يستعمل بحسب الحال، غير أن المآل واحد، وهو المحافظة على الاستبداد وحكم المستبد، ولكن ذلك عادة ما يكون في فترة معينة، ما إن تتغير مقدّماتها التي تكون سببا في إيجاد هذه الحالة، إلّا وتتغير نتائجها بمقاومة الاستبداد والاسترهاب. إذاً هناك تمازج بين الاستبداد والاسترهاب، بحيث لو أزيلت مسببات الاسترهاب لكان لزاماً أن تقاوم الشعوب الاستبداد، بطريقة أو أخرى، أو على أقل تقدير لن تقبل به حاكما لها، بل ستقاوم، وتقاوم، إلى أن تُحقق إسقاطه.

(كاتب ليبي)

عبير موسى إذ تستثمر الأزمة و تنتصر للثورة المضادّة

عصام شعبان

سمحت الأزمة المركّبة التي تمر بها تونس في أن تكسب رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى، أحد رموز نظام زين العابدين بن علي المخلوع، مساحات من الحركة والتأثير، وتقدّم نفسها بديلا ثالثا. وفي التفاصيل صراعٌ سياسيٌّ يفتقد لتقدير للعواقب، بين جبهتين، رئاسة الجمهورية ورئيس الوزراء، بشأن تمرير التشكيل الوزاري، وكلاهما يوظف الشارع من أجل تسيّد موقفه. تتظاهر حركة النهضة وتلوّح بخيارين، تمرير التشكيل أو حجب الثقة عن قيس سعيد، والأخير يهدّد بحل البرلمان، وإن كان الصراع يدور في أطر ديمقراطية، وبشكل سلمي لا يخلو من مناوشات، ويستند على تفسيرات دستورية متعارضة في غياب المحكمة الدستورية، إلا أنه وإن لم ينته بحوار جاد، يمكن أن يفضي إلى انقلابٍ على مسار الثورة ككل، وليست الانقلابات محصورةً في شكلها العسكري، خصوصا في ظل سياقات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

ينشئ هذا المشهد، بتفاصيله من صراع سياسي وأزمة اجتماعية لم تنفك، مساحة لورثة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحلّ، في أن يجمع شتاته مرّة أخرى، ويعيد تمترسه خلف الحزب الدستوري الحر، حتى وإن كانت كتلته في البرلمان الآن محدودة (16 عضوا). ومما يؤشر على احتمالية هذا المسار أن هناك أصواتا عديدة من نخب تونسية تعلن، بصراحة، خلال اجتماعات وفاعليات وأحاديث إعلامية، دعوتها إلى الاصطفاف مع عبير موسى، مستخدمين خطابا يرتكز على خطاب الهوية الوطنية والثقافية وحقوق المرأة والتنوير. وينطلق هذا الخطاب على مرتكزاتٍ تستهدف الطبيعة المحافظة لكتلة النهضة وتصوراتها الموسومة بالرجعية، غير سياساتها في الحكم التي ساهمت في إنتاج مشهد الأزمة. ولكن في الوقت ذاته لا شواهد على تقدّمية عبير موسى، ولم تعرف في تاريخها السياسي وانتمائها لنظام الديكتاتور سابقا، ومواصلة المسير على خطاه لاحقا وبعد الثورة، أنها دافعت يوما عن الحقوق والحريات العامة أو الفردية، ولا دلائل على انحياز لقضايا المرأة، إلا إذا كان شغلها موقع أمينة للمرأة في حزب التجمّع الدستوري تعبيرا عن انحياز لقضايا النساء على أرضية النوع والمطالبة بالعدالة الجندرية، ولم توظف الحاصلة على شهادة الماجستير في القانون موقعها ذاك للدفاع عن المظلومين أو المساواة أو استرداد حقوق مهدرة.

على النقيض من كل تصريحاتها عن الحقوق والحريات والديمقراطية، تقف عبير موسى بمواقفها ضد الثورة التونسية، وما الصراخ الذي تمارسه والشعارات التي تطرحها إلا تسويق وغلاف للثورة المضادّة، لا يخفى المضمون والأهداف. وفكرياً تتبنى مواقف محافظة تتشاركها مع «النهضة»، بل وتزايد عليها أحيانا، لتكسب أرضيةً في ممارسة شعبوية انتهازية واضحة، وقد سبق لها وأن هاجمت الاحتجاجات الاجتماعية التي انطلقت في الذكرى العاشرة لثورة تونس، ووصفتها بالفوضى والمؤامرة، كما وصفت الثورة من قبل. وإن كانت تحسّن خطاباتها اليوم، وتحاول تخليصها من فجاجةٍ ملحوظة، فإن المستهدف من هذه المراوغة في الخطاب والممارسة جذب كتلا من القوى المدنية وشخصيتها إلى صفها، لتكون المعادلة إسلاميين ضد حداثيين، لا قوى التغيير ضد قوى وسياسات النظام القديم. خطاب الثورة المضادة جزء من المشكلة أو عمقها في الحقيقة، والذي يعتمد على الاصطفاف والتحالف السياسي بهذه الكيفية، ويهمّش التناقضات الاجتماعية والطبقية، وما يرتبط بها من أهداف للثورة. تخطب عبير موسى في الساحات ودّ الشعب التونسي، وتتاجر بالأزمات وتعتاش عليها، وتوظّف التاريخ لصالحها محطاته وشخوصه وتؤمّمه لصالح كتلتها. وفي الحوارات والاجتماعات والرسائل السياسية المباشرة، أو عبر وسطاء، تخاطب قوى مدنية شاركت في الثورة، ووجدت نفسها هامشية التأثير في الانتخابات، وتدعوها إلى العمل المشترك، ترفع شعارات الاستقلال الوطني، وتفرغه من مضمونه. تهذّب الاتهام الذي وجّه لقوى الثورة، بوصفها متآمرة، وتجمّعا للخونة، ينفّذون أجندة خارجية. وتنطلق من هذا الاتهام لتدين الواقع وتصادر على المستقبل. وضمنياً، يجب ألا تصل كل قوى الثورة إلى الحكم، حفاظا على الاستقلال الوطني، وقوة الدولة المهدّدة بالمشكوك في وطنيتهم. ولا يقتصر الهجوم على كتلة «النهضة»، فبعد أن نجح الحزب الدستوري في صناعة مشهد حاشد في صفاقس للاحتفال بذكرى عيد الاستقلال (20 مارس/ آذار)، أصدر بلاغا (بيانا) يهاجم قيس سعيد، ويستنكر إهمال مؤسسة الرئاسة تنظيم موكب رسمي لائق بالذكرى، ويطالبه بتوضيح الأسباب. وكان سعيد الذي يحب أن يكرّر الشعارات الوطنية والقومية والعروبية، موضع اتهام، ومتواطئا مع الخونة الذين ينكرون تاريخ استقلال البلاد، ولم يلتحقوا بركب عبير موسى!

> على النقيض من تصريحاتها عن الديمقراطية، تقف عبير موسى بمواقفها ضد الثورة التونسية

كما تتهم موسى الأحزاب والقوى التونسية التي لا تريد الاصطفاف معها بأنها متحالفة مع القوى الظلامية، أي تضع الجميع في معادلة إما معي أو مع «النهضة». ببساطة تقول إنه لا مكان لفعل مستقل أو تعدّدية ولا خيار ثالث، وهذا التصوّر السلطوي، ترجمة وتعبير أصيل عن إرث النظام الاستبدادي الذي يعادي التحزّب والتعدّدية السياسية، ومارس ضغوطا على الحركة النقابية وكوادرها. وما زال أنصاره يهاجمون اتحاد الشغل والحركات الاجتماعية إجمالا. وحتى وإن هتفت عبير موسى، في مظاهرتها السينمائية، باسم القائد العمالي الأشهر، فرحات حشاد، فهذا لا يلغي موقفها المعلن من الاتحاد العام التونسي للشغل، والذي تحفّظ على إشراكها في الحوار الوطني لمناقشة الأزمة الحالية، لإدراكه أن كتلة «الدستوري الحر» معادية للحركة النقابية. وإذا كانت عبير موسى تستخدم أدوات ديمقراطية، كالتظاهر والاعتصام، فإن ذلك لا يغير مضامين تتبنّاها، معادية للحقوق والحريات. ولا يخفى أنها تقدّم كتلتها بديلا سياسيا، وهي في صورة المخلص والمناضلة في مواجهة تحالفات «النهضة» والقوى السياسية خارج هذا التحالف.

خلاصة القول، لم يكن بمقدور رموز النظم القديمة، وهي من مكونات الثورة المضادّة، النفاذ والتأثير، إلا بضعف قوى الثورة نفسها، وإخفاقها في إيجاد تحالفاتٍ تدعم أهدافها، بل والتخلي عن برنامج الحد الأدنى الذي جمعها قبل الانتفاضة. والحاصل في تونس، وما تجسّده عبير موسى نموذج يمكن قراءته على هذه الأرضية. ولولا الأزمة السياسية والاجتماعية العميقة، ما كانت قد استطاعت أن تجد لها مساحة وافرة للوجود، وهي قابلة للتوسّع، طالما بقيت الصراعات في مستواها السياسي الشكلي الذي يركّز على قضايا الهوية والثقافة، ويهمّش مطالب جوهرية اجتماعية واقتصادية. وكما تجربة مصر، يمكن أن يتم تجييش الرأي العام للعودة إلى ما قبل الثورة، في شكل انقلابٍ ناعم، فالجمهور في ظل الأزمات ينطلق من أزمته. ويحلّل الواقع بمنظور واقعه، ويقارن بين أداء دولة كانت مستبدّة وأداء من يصوّرون أنفسهم تجسيدا للثورة، لكنهم عاجزون عن إدارة الدولة، وتيسير شؤون الناس. وليس من المتوقع أن تنتهي الأزمة التي لا يمكن اختصارها في صراع الرئاسة ومجلس الوزراء، إلا بحوار وطني ومراجعة حقيقية للسياسات الاقتصادية، وبناء تحالفاتٍ سياسيةٍ على أساس برنامج التغيير، وأن يتم وضع نظام انتخابي يسمح بتمثيل الطيف الواسع من قوى الثورة. من دون ذلك، تبقى احتمالات توسع نفوذ قوى النظام القديم قوية، سواء من خلال تحالفاتها مع حركة النهضة في البرلمان أو خارجه، والذي اتخذ شكلا من أشكال تقاسم السلطة، أو من خلال الحزب الدستوري الحر الذي يريد إعادة المسار إلى ما قبل الثورة، وتتزعمه عبير موسى.

(كاتب مصري)

كاريكاتير

عماد حجاج

عون وحكومة «التوازن الوطني»

بشار نرش

بعد انقضاء 18 لقاءً بين الرئيس اللبناني ميشال عون، والرئيس المكلّف بتشكيل الحكومة سعد الحريري، ما زال سوق البازار السياسي بين الطرفين، في ما يتعلّق بموضوع تشكيل الحكومة، يشهد سجالات سياسية حادّة، خرج كثير منها عن الأعراف الدبلوماسية، مع اتساع الهوة التي تفصل بينهما والاتهامات المتبادلة بالتعطيل والشروط والشروط المضادة، وتشبث كل من طرفي الخلاف بوجهة نظره، في وقت يمضي لبنان إلى مزيد من الانهيار الاقتصادي الذي يعدّ نتيجة الانهيار السياسي والمؤسساتي في الدولة.

أهم الطروحات المتداولة في هذا البازار تدور، في إطارها العام، ضمن طرحين: الأول، وينادي به سعد الحريري، ويسعى إلى تطبيقه بناءً على المبادرة الفرنسية التي أعقبت انفجار مرفأ بيروت، واستقالة حكومة حسان دياب في أغسطس/ آب الماضي، ويقوم على تشكيل «حكومة مهمة» أو «حكومة تكنوقراط» تضم اختصاصيين مستقلين غير حزبيين، ولا ثلث ضامن فيها لأي طرف، ينحصر دورها بحماية لبنان من مزيد من الانزلاق أو الانهيار، والبدء بالإصلاحات والتفاوض مع صندوق النقد الدولي وإعادة هيكلة الاقتصاد والقطاع المصرفي. فيما يقوم الطرح الثاني الذي ينادي به الرئيس ميشال عون، ومن خلفه التيار الوطني الحر وحزب الله، على تشكيل «حكومة محاصصة» أو «حكومة تكنو- سياسية»، تضم اختصاصيين إلى جانب حزبيين، بحجة الحفاظ على «الميثاقية» والحد الأدنى من «التوازن الوطني»، حسب تصريحات أصحاب هذا الطرح، والذين يتقدمهم الرئيس عون، الذي يتلطّى خلف هذه المصطلحات لعرقلة ولادة الحكومة اللبنانية، بعد مضي أكثر من مائة يوم على طرح الرئيس المكلف أسماءها.

كلام الرئيس عون عن «الميثاقية» و«التوازن الوطني» هو كلام حق يراد به باطل، فالحديث عن تفرّد الحريري بتسمية الوزراء، وخصوصاً المسيحيين من دون الاتفاق مع الرئيس ميشال عون المؤتمن على الدستور والميثاق، حسب تصريحات الفريق الرئاسي، لا يمكن قبوله في هذه الظروف الاستثنائية التي يعيشها لبنان، خصوصاً أنّه حديث يحصر المشكلة والخلاف على حجم الوزارة وشكلها وتوزيع حقائبها وصلاحيات الرئيسين. وعلى الرغم من أن هذا الأمر يُشكّل السبب الظاهر للخلاف، إلا أنه لا يعكس الخلاف الأساسي بشأن برنامج عمل هذه الحكومة في حال تأليفها، وأولوياتها السياسية، وصلاحياتها في ما يتعلّق بتنفيذ الإصلاحات وإعادة هيكلة الاقتصاد والقطاع المصرفي، حسب شروط المجتمع الدولي للمساهمة في إنقاذ لبنان.

لو نظرنا إلى هذا الخلاف من زاوية عمل الحكومة وبرنامجها وأولوياتها السياسية لاتضحت الصورة جلية، خصوصاً أن المصالح الفئوية والحزبية تعتبر المحرّك الأساسي لهذا الخلاف. وهنا يمكن الحديث بشكلٍ أساسي عن الثلث المعطل الذي يطالب عون ومن خلفه التيار الوطني الحر برئاسة صهره جبران باسيل به في حكومة الحريري، لأسباب عديدة، منها تفريغ السلطة التنفيذية من مضمونها التنفيذي، وضمان مشاركة التيار الوطني الحر بشكل فاعل في كبح سلطات الرئيس الحريري عند الضرورة، وضمان عدم تمرير أي قرار لا يتوافق مع مصالحهم الحزبية والشخصية. لذا لا مشكلة عندهم في رفع شعار «ثلث معطّل أو فراغ» بحجة «الميثاقية» و«التوازن الوطني» في تكرار لشعار «عون أو الفراغ»، عندما كان عون مرشّحاً لحزب الله إلى رئاسة الجمهورية التي شغرت أكثر من سنتين ونصف السنة بعد انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال سليمان، عام 2014.

> كلام الرئيس اللبناني عن «الميثاقية» و«التوازن الوطني» حق يراد به باطل

ومن هنا، تتجسّد عقبات تشكيل الحكومة اللبنانية بسعي التيار الوطني الحر إلى الحصول على عدد وزارات يتيح له ولحلفائه الثلث المعطّل في الحكومة، إلى جانب الوزارات الأمنية (الداخلية والعدل). لذا كان الرفض، منذ أكثر من ثلاثة أشهر، لمسودة الحكومة التي وضعها الحريري من 18 وزيراً، كونها لا تلبّي الحد الأدنى من «التوازن الوطني» و«الميثاقية»، وفقاً لكلام عون في إطلالته التلفزيونية التي وجّه فيها رسالة إلى اللبنانيين، مقابل الإصرار على تركيبة حكومية على أساس توزيع طائفي من 20 وزيراً يسمّي منها الرئيس عون والتيار الوطني الحر ستة وزراء مسيحيين، باعتبارهم من يمثّلون المسيحيين، في غياب حزبي الكتائب والقوات اللبنانية عن الحكومة، إلى جانب الوزير الأرمني المحسوب على حليفه في حزب الطاشناق، والوزير الدرزي المحسوب لحليفه الآخر النائب طلال أرسلان، الأمر الذي يعني ضمان ثمانية وزراء من أصل 20 وزيراً، وبالتالي الحصول على الثلث المعطل في التركيبة الحكومية.

(كاتب سوري)

الثورة السورية الكبرى في ذكراها

محمود الوهب

بعد عشر سنين يصفها السوريون بالعجاف، ولعلها، في ظاهرها، كذلك. يسأل بعضهم: هل كان ضروريًا أن يدفع الشعب السوري ما دفعه من قرابين دمًا وخرابًا، وآلامَ فَقْدٍ، ومعاناةَ تشرُّدٍ، وتهجير، وتعتير؟ أمَا كان تَجَنُّبُ ذلك بالإصلاح الممكن؟ ثمَّ يأتيك سؤال آخر، في السياق نفسه، لكنه يحمل كثيرًا من اللؤم والسخرية، ونوعًا من التشفّي: وهل ما جرى يعدُّ ثورة فعلًا؟

وبغض النظر عن إيجابية الإجابة أو سلبيتها، فإن سورية تستحق ما قدّمه شعبها من تضحيات، وما تحمّله من أعباء وأثقال. ولا يزال يعاني شقاءً متعدّد الأوجه والأشكال! وكذلك ما ينتظره من تحقق آمال وأحلام. وتظلُّ تلك الأسئلة، على ما فيها من مغالطات، وما تضمره نفوس أصحابها من نيات، تثير أسئلةً جمّة، منها سؤال جوهري، لعله الأكثر أهميةً: من تُراه يتحمّل وزر ما حدث فعلًا؟ ففي الجواب الدقيق عنه يتوقف كل شيء. ولكن قبل الحديث عن أنها ثورة أو غير ذلك، وعن ضرورتها من عدمه لا بدَّ من التذكير بأنَّ النظام الذي استمر 48 سنة، أي منذ مارس/ آذار 1963 وحتى مارس/ آذار 2011، يعدُّ المسؤول الأول والأخير عن كل ما جرى، وما عداه تفاصيل وهوامش، مهما كانت أبعادها وأخطارها، بما في ذلك الإرهاب الذي وجد وعمّم بفعل فاعل، فقد سار النظام بتلك السنين ثقيلًا على الشعب، وبوتيرة واحدة عرجاء، يجرُّ هزائم تتوالى في ميادين السياسة والحروب، والاقتصاد، وبفشل التنمية، بشقّيها الإنتاجي والخدمي، وكذلك الفشل في تطبيق الشعارات التي رفعها.

وما كان لتلك الهزائم، ولا لذلك الفشل كله، أن يحدثا، إلا بسبب وحيد، الحفاظ على كرسي الحكم الذي اقتضى من حافظ الأسد، كأيّ حاكم مستبد، أن يصادر السياسة وسيرورة الاقتصاد، ومال الشعب ولسانه. وعلى ذلك، فقد اهتم، على الدوام، بتنمية أدوات قمعه كافة، فمن جيش عقائدي إلى أجهزة أمن توغلت في شرايين المجتمع وفي مفاصله الحيوية.. ولم تخل منها المساجد والمدارس ودور القضاء تلك التي تحمل سمات «المقدّس»، والغاية تفرّيغ مضامينها التربوية التي تعنى بالإنسان (المواطن) ماديًا وروحيًا، وحتى عقول الأطفال لم تسلم دونما عملٍ على تسطيحها باستبدال شخص الزعيم بالقيم الوطنية والأخلاقية والإنسانية عمومًا! لقد أفسد النظام كل شيء في سعيه الدؤوب إلى الحفاظ على الحكم، إذ لم يكن لديه من همٍّ سواه.. فمن أين إذًا يأتي الإصلاح؟ حتى إن الولد الوريث الذي جاء باسم التطوير والتحديث، ومكافحة الفساد، سار على المنوال نفسه، مبتلعًا ما كان قد صرّح به في هذا السياق، بل ما كان باشره في السنة الأولى من توريثه. وما كان قد سمعه من كثيرين، معارضين وغير ذلك ممن تعزّ عليهم سورية التي كان يأكلها القمع والفساد.

وفي عودة إلى الجواب عن السؤال الساخر/ الشامت، الثورة تعريفًا هي حال من الهيجان الشعبي الواعي، يحدُث نتيجة تراكماتٍ طويلةٍ، غايته إحداث تغيير في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وفق أفكار جديدة ورؤية مستقبلية، تستلهم ضرورات الواقع، وحاجاته المرئية في أعين الناس ورؤاهم.. ولم يكن الهدف في التجربة السورية غير تحرير المجتمع، وفكّ أسره، ليمضي إلى الأمام عبر تحرير السياسة الداخلية التي اعتقلها نظام الأسد الأب، بما أسّسه من قمع وعسكر وفساد وتمييز وفشل شامل. ومن هنا، يمكن إيجاد تفسير لحالة الغموض التي أحاطت بذلك الانفجار الهائل الذي جاء على شكل ثورة قام بها ملايين المهمَّشين في وطنهم السوري العريق، إضافة إلى جيلٍ من الشباب الذين مسّتهم عدوى الربيع العربي باكتشافهم، من خلال ثورتي الاتصالات، والمعلوماتية، حقيقة عيش العالم، واتساع الهوة بين حياتهم وحياة الآخرين. وهكذا، ومن غير أحزاب سياسية، فلا فعالية لأي حزب في ظلِّ الاستبداد، ودونما رأس مفكر يوجِّه ويدبِّر، سرت حرارة روح التغيير في وجدانهم. وكذلك أدرك تلك الحقيقة آلاف الخرّيجين من خلال تشرّدهم في العالم بحثًا عن عملٍ يليق بوضعهم، ويؤمّن لهم ولأسرهم عيشًا كريمًا.. فضلًا عن مظالم كثيرة عانتها أقوام وطوائف ومدن ومناطق وأحزاب سياسية من يمين ويسار، قتلًا وتحريمًا أو تضييقًا وتحجيمًا.

اليوم، يحاول كثيرون ممن أذهلهم زخم الثورة السورية، وتجرؤ شبابها، وعنادهم وبسالتهم، وكذلك غناؤهم وفرحهم وانطلاقة مواهب مبدعيهم، أن يقارنوا بين الثورة السورية والثورات البرجوازية الأوروبية، وبخاصة الفرنسية منها، وحتى الثورة البلشفية أحيانًا. الحقيقة، الأمر مختلف عند السوريين، بل هو أكثر تعقيدًا، فالثورة الروسية كانت على مقربةٍ من ثورات أوروبية أو من حالة ثورية تعتري معظم البلدان الأوروبية، ثم إن هناك حزبًا يعي ما كان يريده. وثمّة قادة سياسيون على قدر من المعرفة والثقافة، والتجارب المكتسبة، ومعظمهم يحمل أفكارًا جديدة هي ابنة واقعها. ولم يكن بينهم وبين ماركس بالذات مسافات بعيدة. وذلك لم يكن متوفرًا عند السوريين. ومع ذلك، ما حدث في سورية ثورة بكل معنى الكلمة، لكنها ثورة في إطار تأثير الثورات البرجوازية في العالم. ألم تُنه تلك الثورات إمبراطوريات كانت بلداننا وغيرها في قلبها وتبعيتها؟ ثم ألم يستمد السوريون نظام حكمهم، وأول دساتيرهم، من روح الثورة الفرنسية؟ بل ألم يحاجج السوريون الفرنسيين المستعمرين في المحاكم استنادًا إلى مبادئ الثورة الفرنسية؟ (مرافعة فتح الله صقال عن إبراهيم هنانو). ثم ألم يَقُد النضال ضد الفرنسيين مَنْ درس في جامعاتهم، وأعني كثيرين من رجال الكتلة الوطنية، هؤلاء الذين حكموا سورية خلال السنوات الأخيرة من الاحتلال الفرنسي وبعد الاستقلال حتى عام 1958، وكانت سورية في عهدهم تسير في طليعة دول الشرق الأوسط. من هنا، ما جرى في سورية هو ثورة تدور في فلك الثورات البرجوازية، وخصوصًا الفرنسية، إذ هي الأقرب لنا في التاريخ. ولعلها تبحث في جوهرها عن «الديمقراطية المغدورة» التي جعلها المعارض المخضرم، عدنان بدر حلوم، عنوانًا فرعيًا لكتابه «سورية الخمسينيات» وأكملها بعبارة «من عسكر الدولة إلى دولة العسكر».

> الثورة التي تعمل على استعادة الوجه المضيء الذي كان لسورية لا بد أن تعترضها عثرات وأوجاع كثيرة

نعم، غاية الثورة السورية تحطيم ذلك الحاجز، بل السد الفولاذي الذي بناه الأسد حول سلطته، وتحت رداء «الوطنية» و«العلمانية» و«المعاصرة» وشعاراتٍ لم يشهد العالم ضجيجًا مماثلًا لها، لكن ذلك كله ما جاء، في الجوهر والأساس، إلا لتكريس الفردية الطاغية، وللحيلولة ما بين الشعب وحرياته السياسية التي عدَّها حزب البعث رجعية (بقايا إقطاعية) أو برجوازية (متأوربة) أو (مستغربة) تعادي النظام الاشتراكي الذي أتى بانقلاب عسكري، وتحت اسم «الشرعية الثورية»، متجاهلًا أن الاشتراكية في جوهرها حرية، وما كان سبب سقوط الاتحاد السوفييتي والدول التي سارت في ركابه إلا لتغييب الحريات. وكان على البلدان الطرفية التي حاكت ذلك الأسلوب في بناء الدولة أن تسقط أيضاً، إلا أن أشكال القمع القاسية حالت دون إيجاد الفرص المواتية، وقد أتت فكان ما كان.

ويُذكر أن حزب البعث الذي تأسس في عام 1947 لم يكن لأحدٍ من رجاله أي نصيب في استقلال سورية الوطني، وما كان بناء ذلك السد الذي بناه الأسد إلا لنسيان الماضي الزاهر لسورية، وليبدأ التاريخ معه. اليوم أسقطت الثورة ذلك السد، في عودة إلى السير الطبيعي. ولا أدلّ على ذلك غير استعادة علم الاستقلال الوطني رمزًا عميقًا يشير إلى جوهر الثورة. ومع سقوط ذلك السد، يكون النظام قد سقط، وإن بقي هيكلًا يختلف المعنيون حول زمن ترقينه وأسلوبه المناسبين. وعندئذٍ، تبدأ سورية بالتعافي، وبالبناء على أسس جديدة.

أما أن يقال إن الثورة فيها كذا وكذا فهذا أمر عارض وطبيعي، فمثل هذه الثورة التي تعمل على استعادة الوجه المضيء الذي كان لسورية لا بد أن تعترضها عثرات وأوجاع كثيرة، أليست «دروبُ الحرية دروبَ آلام وأحزان»؟!

(كاتب سوري)

الحراك الأردني في 24 آذار

ياسر أبو هلالة

خرج الأردنيون من الربيع العربي بنقابة المعلمين أكبر نقابة في الأردن، وهو ما عجزوا عن تحصيله في عز التحول الديمقراطي عام 1989. لكن هذا المنجز فرطت الدولة به وتحولت النقابة إلى ملف أمني قضائي. ولم يبق من الربيع العربي غير ذكرى 24، اليوم الذي فضت فيه قوات الأمن بالقوة اعتصاما لشباب الحراك الأردني على «دوار الداخلية».

أمس، انشغلت البلاد بذكرى الحراك، وسبقتها حملات على منصات التواصل الاجتماعي بين شباب متحمس لإحياء الذكرى مجددا مطالبها ودولة متوجسة من عودة الربيع الأردني في ظل ظروف غير مسبوقة تمر بها البلاد في ظل جائحة كورونا واضطراب إقليمي شمالا وجنوبا وغربا وشرقا. يختلف الحرك هذه المرة عمّا حصل قبل عقد، فقد كان الشباب الأردني وقتها مسحورا بأحلام الربيع العربي، واعتقد أنه قادر على تحقيق الإصلاح السياسي في البلاد من خلال «ثورة إصلاحية» تسعى إلى تحقيق مطالب عملية لا إسقاط النظام. اليوم فقد الحراك زخمه في ظل تراجع الأوضاع في الإقليم وانتصار الثورات المضادة في غير بلد.

تضاف إليه هواجس من «المعارضة الخارجية»، وهم مجموعة من الشباب المعارض الذين تتهمهم السلطات بارتباطات خارجية، وهي نفسها التهم التي وجهت للحراكيين في الداخل قبل عقد. واعتبر مسؤولون حكوميون أن ما جرى يومها في دوار الداخلية كان مؤامرة خارجية مرتبطة بمشروع جماعة الإخوان المسلمين. لم يكن هناك وقتها معارضون في الخارج، وكان سقف الحراكيين تحت رحمة قوانين محكمة أمن الدولة الأردنية. اليوم يوجد عشرات الناشطين في أميركا وأوروبا الغربية يتحركون بلا سقف، ومع ذلك لم تصدر عنهم دعوات لإسقاط النظام لكن صدرت دعوات لحكومات منتخبة وملكية دستورية وردّدها حراكيون في الداخل.

تلك الدعوات تعبّر عن جهل بالدستور الأردني الذي لم يطبق غير مرتين في تاريخ الأردن، في حكومة سليمان النابلسي عام 1956 والحكومات التي تشكلت في مجلس النواب الحادي عشر (مضر بدران وطاهر المصري وزيد بن شاكر)، وفي تاريخ الأردن ألّف كتاب واحد عن الدستور الأردني للدكتور عادل الحياري، وهو كالدستور لا تقرأه الحكومة ولا المعارضة. ولو فُعّل الدستور الأردني، حتى بدون التعديلات، لكان كافيا، فالعبرة في التطبيق لا في النصوص. في صدر الدستور «نظام الحكم نيابي ملكي»، فلماذا ينص على حكومة برلمانية؟ أيهما أشمل «النظام» أم «الحكومة»، ولماذا قدمت «نيابي» على «ملكي» في دستور 1952 عكس ما جاء في دستور 1946؟ لا أفهم كيف يمكن أن يفرض رئيس على المجلس من خارج أكثريته. إن أي رئيس حكومة يمثل حزب الأكثرية. هذا ما حصل عندما طبقنا الدستور في حكومة سليمان النابلسي العام 1956، وحكومة مضر بدران العام 1989، فكلاهما لم يفز شخصيا في انتخابات، إلا أنهما عبّرا عن رأي الأكثرية. ولو أراد الإخوان تشكيل الحكومة العام 1989 لشكلوها، ولكنهم اختاروا أن يطبقوا برنامجهم، وهو ما التزمت به الحكومة. وبعد استقالة حكومته، شكل طاهر المصري حكومة نيابية منتخبة، أي حائزة على ثقة مجلس النواب المنتخب، وعندما وقعت عريضة من أكثرية النواب حجبا للثقة فيها استقال قبل أن تعقد جلسة لطرح الثقة. وهو ما أكد أنّ الشرعية هي للمجلس المنتخب.

من حيث الشكل، كل الحكومات منتخبة، حتى حكومة بشر الخصاونة الأخيرة نالت ثقة المجلس المنتخب، لكنها في الواقع لم تكن تعلم شيئا عن تكليفه ولا عن فريقه، وحصل على الثقة وفق الطريقة التي تحصل عليها الحكومات من عام 1993، وهو العام الذي تم فيه حل مجلس النواب بطريقة غير دستورية، وأصدر قانون انتخاب غير دستوري وجرت انتخابات غير نزيهة وفق قانون غير نزيه.

المبادرة السعودية والحسم في اليمن

محمد أحمد بنّيس

في وقتٍ تحاول فيه الإدارة الأميركية الجديدة الانعطاف بالملف النووي الإيراني بعيداً عن حسابات الأزمة اليمنية، تبذل إيران قصارى جهدها لإبقائه ضمن معادلة الحل السياسي في اليمن. ومع احتدام المواجهات في مدينتي مأرب وتعز، ونجاح الهجمات التي تقوم بها جماعة الحوثي داخل العمق السعودي في استهداف منشآت حسّاسة، من قبيل تلك التابعة لشركة أرامكو، يزداد الوضع الميداني تعقيداً، ما يخلط الأوراق أكثر، ويمنح هامشاً آخر للنظام الإيراني للمناورة وتدوير مخططاته في المنطقة.

ضمن هذا السياق، طرحت السعودية مبادرةً لحل الأزمة اليمنية وفق قرار مجلس الأمن 2216، والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل. وبقدر ما تكشف هذه المبادرة المأزق الميداني والسياسي الذي تواجهه قوات التحالف في اليمن، بعد عجزها عن تحقيق أهداف «عاصفة الحزم» منذ انطلاقها 2015، تتوخّى تعويمَ الضغوط الدولية المتزايدة على هذه القوات، بتوجيهها نحو جماعة الحوثي وإيران، بشكلٍ يضعهما في مواجهة المجتمع الدولي. فالرياض تدرك أن الجماعة سترفض مبادرتها لاعتباراتٍ ميدانيةٍ بحتة، فالمواجهات في تعز ومأرب لم تحسم بعد، وليس هناك ما يفرض على الجماعة قبول المبادرة في ظل ميزان القوى الحالي على الأرض. وهنا، يمكن تفسير المبادرة باعتبارها محاولةً لاستباق ما قد تسفر عنه هذه المواجهات بالنظر إلى موقعي المدينتين، خصوصاً مأرب التي، فضلاً عن ثقلها الاستراتيجي والاقتصادي داخل الجغرافيا اليمنية، تُمثّل آخر معقل للحكومة اليمنية في شمال البلاد. ونجاح أي طرف في حسم معركتها سيكون تحوّلاً مفصلياً في مسار الأزمة.

لن يفضي حسم المواجهات الدائرة في تعز ومأرب فقط إلى تعديل ميزان القوى في اليمن، بل ستكون له تداعيات على مسار الملف النووي الإيراني بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية المعنية به، فنجاح جماعة الحوثي في اقتحام مأرب والسيطرة على حقول النفط والغاز فيها سيمكّنها من أوراق جديدة تعزّز موقعها التفاوضي إزاء السعودية والإمارات والحكومة اليمنية، مع ما يعنيه ذلك بالنسبة لإيران التي تبحث عن منافذ لتصريف جزءٍ من الضغوط الأميركية، وتوسيع شبكة نفوذها الإقليمي، واستخلاص عوائد سياسية يوظفها المفاوض الإيراني في إدارة تناقضات هذا الملف. وفي المقابل، ستترتب على خسارة الجماعة معركة مأرب تبعات كثيرة لن تتوقف عند الساحة اليمنية، بل ستتخطّاها نحو إيران التي ستتقلص خياراتها أمام القوى الإقليمية والدولية المعنية ببرنامجها النووي، هذا فضلاً عن الصراع الإيراني السعودي الذي قد يأخذ مساراتٍ أخرى في مختلف أنحاء الإقليم.نجحت إيران في إبقاء الورقة اليمنية ضمن حسابات ملفها النووي، بإنهاكها قوات التحالف وتوريطها في حرب استنزاف طويلة، ومكلفة مادياً وسياسياً وأخلاقياً.

ومن ثمَّ، يبدو رفض الحوثيين مبادرة الرياض بمثابة رسالة إيرانية إلى الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، مفادها أن طهران ما تزال تتحكّم في جزء غير يسير من أوراق الأزمة اليمنية. وبالتالي، فإن حلها يمر، بالضرورة، عبر رفع العقوبات الأميركية المفروضة عليها، وعودة واشنطن إلى الاتفاق النووي الذي انسحبت منه في 2018.

من ناحية أخرى، تدرك الإدارة الأميركية أن استجابتها لهذين الشرطين، من دون ضمانات حقيقية بوقف طهران برنامجها النووي، قد تجعل الطريق سالكة أمام حل سياسي في اليمن، لكنها قد تُعجّل، في أي لحظة، باندلاع مواجهة إيرانية إسرائيلية تأتي على الأخضر واليابس في المنطقة. وفي الوقت نفسه، فإن هذه الإدارة معنية بوقف الحرب في اليمن وإنهاء معاناة الشعب اليمني، انسجاماً أولاً مع قرار الرئيس بايدن وقف دعم الولايات المتحدة هذه الحرب، وثانياً مع التزامه بوضع الديمقراطية وحقوق الإنسان على رأس أجندته، بعد وصوله إلى البيت الأبيض.

مع التدويل ولا معنى للحياد... في لبنان

دلال البزري

قبل نشأته، قبل استقلاله، ولبنان يدوَّل ويعرَّب. فرنسيون، بريطانيون، روس، مصريون، في ظل العثمانيين، أصلاً. ثم من بعدهم، الأميركيون، السوفيات، مصريون أيضاً، سعوديون، بجرعاتٍ متفاوتة، وإسرائيل طبعاً وتدويلها الخاص سياسة لبنان، منذ نشأتها. هذا كي لا نذكر صغار المدوِّلين أو متوسطيهم، على اختلاف درجاتهم. وفي أيامنا السوداء هذه، لبنان مدوَّل كما لم يكُن من قبل. وأصحاب الأدوار فيه، ممن يسمّون «مسؤولين»، موزّعون الآن بين محاور التدويل المتصارعة على «ساحته».

والفرق بين قائد مسيرتنا، حسن نصر الله، اليوم، وأسلافه من أصحاب الأدوار الأكبر، أنّ الحكم نفسه، في ظلّه، جُرِّد من معانيه، وأصبح تحكّماً، «تَسَلْبُطاً»: يفشل، ينجح، يملي أوامر اليوم، يوجّه الخيارات، يُنزل مليشياته المسلحة إلى العاصمة، يعطّل المؤسسات والقوانين... إلى ما هنالك من أشكال اللا حُكم. وهو بذلك أقوى المدوّلين المحليين. بسلاحه الذي ولّد عشرات من الأسلحة الأخرى. وبالإعلان صراحةً أنّ وجه تدويله من وجه إيران، بوليّها الفقيه وحرسها الثوري.

قبل حسن نصر الله وحزب الله، كان لبنان يدوَّل بما يواكب تطورات العالم والمنطقة. كلّ قوي من الغرب وقليل من الشرق، وبعضه مقاول بالباطن، كان يلعب في الملعب اللبناني. وكلّ مرّة، بواسطة أبناء هذه الطائفة أو تلك... للحماية، للحرية، للازدهار. هذا التدويل التاريخي لم يجلب النعمات والرخاء وحسب، بل كان ينعكس كلّ مرة على لبنان اهتزازاً، واضطراباً، وحروباً أهلية مصغّرة ومكبَّرة... كلّما مرّت تطورات العالم بمنعطفات تغيّر من موازينها.

مع ذلك، ولا مرّة بلغ التدويل اللبناني حدّ تجويع الشعب اللبناني، وتركيعه أمام لقمة عيشه. حتى في ذروة الحرب الأهلية، وعدا عن انقطاعات ظرفية، لم يصل الفقر إلى ما بلغه الآن في لبنان. ولا جاع اللبنانيون، كما يجوعون اليوم. جوعٌ دفع حسن نصر الله إلى الطلب من أثريائه بأن يتبرّعوا لفقرائه بما فاض عنهم. أن يُحسنوا إليهم، أن يعطفوا عليهم. وهذا إقرار بأننا تحوّلنا إلى شعب من الشحّاذين.

ولئن كان حزب الله يحتجّ على مبادرة البطريرك الماروني بشارة الراعي، الداعية إلى التدويل، فالأجدر به أن ينظر إلى نفسه، وينصت إلى أيّ «تحليل»، أيّ «نقاش» جدّي أو غير جدّي للمعضلة اللبنانية، بأنّ الأمر كلّه مرهون بالمفاوضات الأميركية - الإيرانية. أكثر من ذلك: حزب الله وقائدته إيران يبنيان آمالاً كبيرة على الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن، لعلّه يزيل العقوبات، ولعلّه يجنّب إيران مراجعة امتداداتها الإقليمية، فلا يضع تدخلها المليشياوي في سورية، ولبنان، موضع سؤال... أليس هذا اسمه تدويلاً؟ إن لم يكن كذلك، فما اسمه؟

المهم الآن، وبصرف النظر عن لعبة «طاقية الإخفاء» التي يجيدها نصر الله، نحن أمام واقعة تدويل من نوع جديد، تختلف عما سبقها. الطرف الجديد المهْيمن «على الأرض»، من بين الأطراف الأخرى، هو طرفٌ «شرقي»، يريد أن يناظر، عبر لبنان، الطرف الغربي الأقوى، أي الولايات المتحدة. وهذا أمر جديد على أرضنا. ونتائجه بالتالي تختلف عن تلك التدويلات السابقة عليه، الغربية. مع التدويل الغربي لم نفقر. ومع الشرقي هذا، نحن في مهوار الفقر السريع. لماذا؟ لماذا كان التدويل الإيراني مبعثاً للعوز والجوع؟ عكس التدويلات الأخرى؟ لأنّ إيران، الدولة الأم لحزب الله فقيرة. غالبية سكانها فقراء. لا يستطيعون، مثلاً، لكي يعوّضوا عن حرمان لبنان من السياحة الخليجية السخيّة، أن يتسيّحوا هم بدلاً منهم. هم بالكاد يتكبّدون كلفة زياراتهم الدينية، المموّلة من المحْسنين ربما، والمؤطّرة، الموجّهة، وذات المصاريف المحسوبة. وهم أيضاً، أي الإيرانيون، ليس في وسعهم ان يجذبوا المطرودين من العمل في الخليج، أو المحرومين منه، أو الممنوعين عليه، ولا أولئك المسدودة في وجوههم جامعات بلادهم، والتواقين إلى الدراسة في بلدان الغرب، لا في إيران. أو الطافشين من لبنان، والذين لا يخطر في بالهم أن يهاجروا إلى إيران.

بطالة وفقر كما في لبنان. ليس لأنّ إيران فقيرة بالموارد، فهي غنية، بل لأنّ كلّ ما تعرف أن تصدّره إلى محمياتها هو الصواريخ والمال. تذوب هذه الأموال في النشاط العسكري والعقائدي والإعلامي، ورواتب الحزبيين و«المجاهدين» وعوائل «الشهداء»... إلخ. وليس في مقدور إيران، بعد كلّ هذه التكاليف، وهي تحت العقوبات، أن تعِدنا بمؤتمر «مانحين»، ينقذ لبنان من الفناء. هي بالكاد في سورية، تخلّص نفسها مع الروس. وصراعها معهم على حصتها وقف على ما تجْنيه مليشياتها ومخازنها العسكرية من ضربات إسرائيل. ثم إنّ القاعدة الذهبية لحكام إيران وفقاً للأيديولوجيا الإيرانية، ليست رفاهية الشعوب، ورخاءها، لكي لا نقول سعادتها، بعدما أطّرَها حكام إيران في بكائياتٍ خالدة، مدعومة برصيدها في «محاربةً» الإمبريالية والصهيونية، حتى لو كانت هذه الشعوب مهلهَلة، فاقدة للرغبة بـ«محاربةٍ» كهذه، حالمة بحياة هانئة، مستقرّة، مكْتفية. يقابلها فاسدون، أثرياء «حرس ثوري» جدد - قدماء، تجار الفقر والموت... ولا تهتز شعرة نظامهم، طالما أنّ الأفواه مكمّمة، والإحسان والصدَقة يلجمان آفات الفقر إعلامياً.

تماماً، كما فعل نصر الله في كلمته أخيراً: على الشعب اللبناني المنكوب أن يستدير نحو التسوّل والاستعطاف. كلّ هذا لا يهمّ، طالما أنّ حزب الله ممْسِك بالخيوط العريضة. ويتعاظم شأنه، ويمتد دولياً: الرئيس الفرنسي خصص بضع دقائق للتكلم جانبياً مع ممثل كتلة حزب الله النيابية. والروس استقبلوا هذا الأخير أربعين دقيقة، فسجّل الحزب بذلك «تثبيتاً للانتصار السياسي بعد الانتصار العسكري في سورية» (هذا هو عنوان مقال في صحيفة الممانعة شبه الرسمية، في تغطيتها زيارة وفد حزب الله أخيراً موسكو). وهذا كلّه والفرنسيون والروس «ليسوا بمتدخِّلين». والدليل على عدم تدخّلهم أنّهم يدعون الأطراف الأخرى، المنافِسة، إلى «عدم التدخل في شؤون لبنان».

> لبنان الفقير بموارده كان عليه أن يخترع لنفسه نظاماً آخر من السياسة والاقتصاد، لا يفرِّق بين مواطن وآخر، بين أبناء طائفة وأخرى
>
> بانتظار ان يفضي الاشتباك الإيراني - الأميركي إلى نتيجة، أو من دون هذا الانتظار، سيبقى لبنان «ساحة» لتدويلٍ لم يعُد مقنّعاً

في هذا السياق بالذات، تأتي مبادرة البطريرك بشارة الراعي، الداعية إلى التدويل والحياد. والأخير، أي الحياد، لا معنى له مع التدويل، فالتدويل تدخل في شؤون لبنان، والحياد يعني الامتناع عن اتخاذ موقف «خارجي»، حفاظاً على المصالح الوطنية. لكن، عندما تكون مصالح «المدوِّلين» الاقتصادية، الجيوسياسية... إلخ، متناقضة مع مبادئ الحياد هذه، كيف سيتحقّق الحياد؟ وكيف ستُقاس «المصالح»؟

لكنّنا الآن، أولاً، في التدويل. ماذا يريد البطريرك بشارة الراعي؟ تدويل القضية اللبنانية، وبدفع من الفاتيكان الذي لا يخرج عن الغرب عموماً. حسناً. نحن هنا أمام معادلة واقعية (من واقع)، وإن لم نكن عارفين بخباياها الدبلوماسية وقنواتها المتفرعة. وقِوام هذه المعادلة أنّ حزب الله متورِّط في التدويل حتى أذُنَيه، من الأساس. وخصومه أيضاً متورّطون في التدويل. واحد شرقاً والآخر غرباً. والفرق بين الطرفَين أنّ الحزب أقوى منهم، تمويلاً وتنظيماً، وأكثر احتضاناً من بيئته المباشرة. ولذلك كفّته هي الغالبة، فيما خصومه مدوّلون بعيارات ضعيفة. ومبادرة بشارة الراعي الداعية حزب الله إلى التخلّي عن سلاحه، تبدو بعد ذلك، كأنّها تهدف إلى تعديل الكفّة، وربما أكثر. أي إنّ الراعي يستعين بالغرب، المتدخّل أصلاً، لكن بتواضع، إلى رفع درجة أريَحيته. أي تدويل مقابل تدويل.

وبانتظار ان يفضي الاشتباك الإيراني - الأميركي إلى نتيجة، أو من دون هذا الانتظار، سيبقى لبنان «ساحة» لتدويلٍ لم يعُد مقنّعاً. حتى تستقر موازين القوى بين اللاعبيْن، الإيراني والأميركي، وربما الأميركي والصيني، ونْنعم نحن ببرَكة وقف نزولنا إلى الجحيم الأقصى.

كل هذا مكتوب له أن يستمر. لبنان الفقير بموارده كان عليه أن يخترع لنفسه نظاماً آخر من السياسة والاقتصاد، لا يفرِّق بين مواطن وآخر، بين أبناء طائفة وأخرى، فلا يحتاج الضعيف فيه للاستقواء بالخارج. نظام مساواة، تعدديا. بدلا من نظام لا يمكن أن يستمر إلاّ بتدخّل دولي، أو إقليمي «مغطّى دولياً»، كما يقولون. وهذا حلّ جذريٌّ لمعضلةٍ لا تقلّ جذرية.

(كاتبة لبنانية)

ما بعد انسحاب تركيا من «اتفاقية إسطنبول»

سمير صالحة

وقّع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في 20 من شهر مارس/ آذار الحالي، على قرار انسحاب بلاده من اتفاقية المجلس الأوروبي لمنع العنف ضد المرأة والعنف المنزلي ومكافحتهما، والمعروفة باسم «اتفاقية إسطنبول»، منهياً بذلك سنوات طويلة من النقاش بشأن بقاء تركيا داخلها، لكنه فجّر نقاشاً آخر، ببعد سياسي واجتماعي وقانوني، عن هذه الخطوة وارتداداتها المحتملة محلياً وأوروبياً على تركيا.

ما هي أبرز المآخذ على الاتفاقية، والتي دفعت أردوغان لتوقيع قرار انسحاب تركيا منها؟ وكيف ستتعامل الأصوات الرافضة ما جرى داخل تركيا وخارجها مع هذه الخطوة؟ وأين وكيف ستتأثر العلاقات التركية الغربية بعد هذا القرار؟ يعلل بيان للرئاسة التركية سبب الانسحاب بأنّ «اتفاقية إسطنبول» كانت تهدف، في البداية، إلى التشجيع على تعزيز حقوق المرأة «لكنّه تم التلاعب بها من شريحة تحاول تطبيع المثلية الجنسية التي تتعارض مع قيم تركيا الاجتماعية والعائلية... ولذلك، نرى اليوم أقلاماً تركية إسلامية كثيرة ترحب بهذه الخطوة التي أعادت تركيا إلى مسارها وموقعها الحقيقي في العالم الإسلامي، وبنيتها الاجتماعية والثقافية وجذورها التاريخية». وتقول أصوات مقرّبة من الحكم إنّ من يتمسّك بهذه الاتفاقية لا يبحث عن مصلحة تركيا والأتراك، وإنّ المسؤول الأول والأخير عن توريط تركيا بها هو أحمد داود أوغلو عندما كان في السلطة. «ترمي أنقرة الاتفاقية في سلة المهملات»، هذا التوصيف يلخص موقف كثيرين رافضين للاتفاقية منذ البداية أيضاً. المطلوب الآن هو «تطهير اسم إسطنبول من الاتفاقية، باتجاه القطع مع كلّ نصوصها وموادها، وإلغاء القانون رقم 6284 الذي صدر بناء على روح المعاهدة ومضمونها». ويقول وزير العدل التركي عبد الحميد غل، تعقيباً على الانتقادات الموجهة إلى الحكم بسبب الانسحاب من الاتفاقية: «لن نسمح بالمساس بحقوق المرأة. وفي القريب العاجل ستكون جملة من القوانين والقرارات الجديدة بهذا الخصوص». لكنّ المعارضة تسأل: «لماذا تنسحب أنقرة من الاتفاقية قبل إنجاز هذه البدائل وتفعيلها؟». تتواصل، بشكل متزايد ومتسارع، أصوات المعترضين على قرار الانسحاب من الاتفاقية في صفوف النساء والرجال على السواء، وبينهم مقرّبون من الحزب الحاكم (العدالة والتنمية)، الذي وعد المواطن التركي برزم جديدة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويبدو أنّه أراد أن تكون الانطلاقة مع الانسحاب من اتفاقية إسطنبول لإعادة تركيا إلى أجواء الستينيات وشعاراتها وأهدافها، في عهد الراحل نجم الدين أربكان. وتلتقي تحليلات كثيرة في صفوف المعارضة عند نقطة «روح اتفاقية إسطنبول، التي تقوم على المساواة الاجتماعية في حقوق الرجل والمرأة، وليس مساواة الجنسين في مسائل لا يمكن طرح المساواة فيها أصلاً».

مظاهرة في اسطنبول ضد انسحاب تركيا من اتفاقية إسطنبول في 20/ 3/ 2021 (Getty)

يقول أوغوزهان أصيل تورك، أحد أبرز قيادات حزب السعادة الإسلامي المعارض، وهو الذي استقبل أردوغان في منزله قبل أسابيع، إنّ الرئيس أبلغه بقرار الانسحاب من الاتفاقية. وتبني المعارضة على هذا القول للتأكيد أنّ الحزب الحاكم كان يريد ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد: كسب أصوات الإسلاميين المعارضين له ولهذه الاتفاقية عبر خطوةٍ من هذا النوع، واستهداف أحزاب المعارضة وتجمعاتها التي قد تنقسم في ما بينها ما بين مؤيد ومعارض لهذا القرار.

لعبت أنقرة دوراً أساسياً في إيصال الاتفاقية إلى ما هي عليه اليوم، وتوقيعها والمصادقة عليها قبل الجميع في العام 2012، ثم تعود وتتراجع، بعد ثماني سنوات، لتعلن أنّ الأمور جرت بسرعة وتسرّع. تقول المعارضة إنّ التسرع هو في إقدام أردوغان على توقيع قرار الانسحاب بهذا الشكل الذي يتعارض مع الدستور والقوانين والأعراف، وإنّها تستعد للاعتراض أمام المحكمة الدستورية ومجلس شورى الدولة. والواضح أنّها ستحاول تحريك حملات شعبية وسياسية أوسع تحت ذريعة أنّ «العدالة والتنمية» من خلال تصرّف بهذا الشكل، يتجاوز صلاحياته الدستورية، وأنّ أساس المشكلة هو تغيير شكل النظام قبل ثلاثة أعوام، وترك فجوات قانونية كثيرة للاستفادة منها.

المؤكد أنّ الرئيس أردوغان أراد أن يتخذ قرار الانسحاب بنفسه، وأن يتحمّل مباشرة المسؤولية السياسية والقانونية، وحتماً أنّه حسبَ ارتدادات مثل هذه الخطوة، بكلّ إيجابياتها وسلبياتها على حزبه. والواضح أيضاً أنّ قيادات الحزب الحاكم أخطأت بتوقيع الاتفاقية، وهي أرادت التراجع عنها، لكنّها كانت دائماً أمام معضلة دفع الثمن الباهظ سياسياً وشعبياً، لناحية طريقة الانسحاب منها، وعدم تقديم البديل الجاهز لملء الفراغ الذي ستتسبب به. كان عليها إقناع الملايين من النساء التركيات أولاً بأنّ قرارها بالانسحاب يخدم مصالح المرأة، وسيقدّم لها ضمانات أفضل مما هو موجود في بنود الاتفاقية. وكان عليها ثانياً إقناع قواعدها بأنّها فعلت ذلك للفصل بين أن تكون دولة مسلمة علمانية ديمقراطية منفتحة على الغرب، لكنّها متمسّكة بمعايير الشرق وخصائصه ومميزاته، وهذا هو لبّ المشكلة والنقاش في الداخل التركي بعد الآن. حتماً، لن تعود تركيا إلى العصور الوسطى، بسبب الانسحاب من اتفاقية إسطنبول، كما يحاول بعضهم في المعارضة تقديم المشهد، ولن تكون هناك أزمات مالية أو اقتصادية بسبب هذا القرار، لكنّ العلاقة بين تركيا ومؤسسات وعواصم أوروبية عدة ستتأثر سلباً، شئنا أم أبينا. تقول القيادات السياسية في حزب العدالة والتنمية إنّ قرار الانسحاب من الاتفاقية لا يعني بأيّ شكل التهاون في مسائل حماية حقوق المرأة، لكنّ ردود الفعل الأولى الصادرة عن الأمم المتحدة والولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية دعت تركيا إلى العدول عن قرار الانسحاب. يبدو أنّ المشكلة الحقيقية التي ستواجه أنقرة هي معضلة وضع النقاط على الحروف في مسألة تبرير خطوة من هذا النوع. ويبدو أيضاً أنّ مسألة عضوية تركيا في المجلس الأوروبي والتزامها باتفاقيات هذا التكتل ومواثيقه ستكون أمام امتحان حقيقي، فيما مسألة تسريع العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي ستزداد صعوبة، خصوصاً إذا كانت تبريرات الانسحاب التي يسوقها بعض المسؤولين والأقلام المحسوبة على «العدالة والتنمية» هي المعتمدة في مواقف الردّ على المعارضين والغاضبين.

> مؤكد أنّ أردوغان أراد أن يتخذ قرار الانسحاب بنفسه، وأن يتحمّل مباشرة المسؤولية السياسية والقانونية، وحتماً أنّه حسب ارتدادات الخطوة
>
> تقول المعارضة إنّ التسرع هو في توقيع أردوغان قرار الانسحاب بشكل يتعارض مع الدستور والقوانين، وإنّها تستعد للاعتراض أمام المحكمة الدستورية

لماذا لم يستخدم الحكم حقه القانوني في التحفّظ على بنود مواد يرى فيها عقبة أو تناقضاً مع البنية الاجتماعية والدينية للمجتمع التركي، قبل توقيع اعتمادها؟ لماذا لم يحمل مسألة الانسحاب من الاتفاقية إلى البرلمان، ليقرر بنفسه ذلك، وهو الطرف الذي أقرّ اعتماد تركيا الاتفاقية، وأن يكون طرفاً فيها؟ لماذا اتخاذ مثل هذا القرار بشكل فردي من الرئيس من دون العودة إلى القواعد الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني وتركها تناقش المسألة لتقوّي يد الحكومة في البقاء أو الانسحاب؟ هي من بين أبرز الأسئلة التي تنتظر الأجوبة.

يقول نائب رئيس حزب العدالة والتنمية ماهر أونال إنّ عملية التحضير لمرحلة جديدة في تركيا استغرقت 19 عاماً مع وصول الحزب إلى الحكم، وإنّ مرحلة الإنجازات وجني الثمار ستبدأ في تركيا. طموح كبير في صفوف الحزب الحاكم للبقاء في السلطة فترة طويلة، وهناك من يردّد أيضاً أنّ تركيا لا تحتاج هذه الاتفاقية، لأنّ قوانينها ونظمها توفر الحماية والحصانة اللازمة للمرأة. لكنّ أصواتاً معارضة تتساءل: هل يعني الإقدام على خطوة من هذا النوع، وبهذا الشكل، أنّ بعضهم في أنقرة يفكر في الانسحاب من اتفاقيات ومعاهدات مماثلة بطابع إقليمي ودولي تحت سقف المجلس الأوروبي والاتحاد الأوروبي، ومن خلال تقديم ذرائع مشابهة؟

اختار أردوغان أن يحسم هو النقاش على طريقته بين مسارين، كلٌّ منهما أصعب من الآخر: تحمّل ارتدادات خسارة أصوات القواعد الإسلامية التي يحتاجها، خصوصاً المبعثر منها داخل حزب العدالة والتنمية وخارجه، عبر التمسّك بهذه الاتفاقية أو تحمّل أعباء التضحية بها، حتى ولو أغضب تجمعات نسائية كثيرة ستقول ما عندها أمام صناديق الاقتراع. لكنّ وزير الخارجية الألماني هايكو ماس يقول إنّ المسألة لا تعني الداخل التركي وحده «فتركيا توجه إشارات خاطئة إلى الاتحاد الأوروبي، بانسحابها من اتفاقية هدفها مكافحة العنف ضد المرأة».

(كاتب وأستاذ جامعي تركي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads